

## القواعد والشروط والإجراءات اللازمة لمنح ترخيص لتقديم خدمات الربط مع الشبكات الدولية لنقل المعلومات (الفئة الثانية) في جمهورية مصر العربية

**مقدمة:** الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات - طبقاً للقانون رقم 10 لسنة 2003 بشأن تنظيم الاتصالات - هو الجهة الرسمية المختصة بتنظيم قطاع الاتصالات وذلك من خلال تطبيق السياسة المقررة لتطوير ونشر الاتصالات بمختلف أنواعها وبما يواكب تطور تكنولوجيا الاتصالات ويضمن تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات والشركات ومختلف قطاعات الدولة - الإنتاجية والاقتصادية والإدارية والخدمية - من خدمات الاتصالات وبأنسب الأسعار، مع تشجيع الاستثمار في هذا القطاع على أسس غير إحتكارية وفي ظل المنافسة الحرة والمفتوحة بين أفضل الخبرات الدولية والوطنية وبما يضمن علانية وشفافية المعلومات وتوفير الخدمة الشاملة وحماية حقوق المستخدمين.

ولما كان الجهاز هو الجهة الرسمية المختصة بمنح التراخيص والتصاريح للشركات أو المنشآت الراغبة في تقديم أو تشغيل خدمات الاتصالات أو العمل في مجال الاتصالات والإشراف عليها ومتابعة أدائها ووضع القواعد العامة التي تكفل المنافسة المشروعة بينها.

فقد قرر الجهاز منح تراخيص لتقديم خدمات الربط مع الشبكات الدولية لنقل المعلومات (الفئة الثانية) في جمهورية مصر العربية، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم 10 لسنة 2003 بشأن تنظيم الاتصالات وطبقاً للقواعد والشروط الآتية:

### أولاً : الشروط الواجب توافرها في الشركات المتقدمة بطلب الحصول على الترخيص :

- أن يكون للشركة سابقة خبرة مناسبة في مجال تقديم خدمات الربط مع الشبكات الدولية لنقل المعلومات.
- ان يكون للشركة القدرة المالية المناسبة لتنفيذ ما يتطلبه الترخيص من شروط والتزامات وواجبات .

### ثانياً : محتوى العرض المقدم :

- معلومات تفصيلية عن الشركة: (تعريف بالشركة ، الشكل التنظيمي للشركة ، أسماء المساهمين ونسبة مساهمتهم ، عنوان الشركة ، الشخص المفوض ، التليفون ، الفاكس ، ..... ) .
- سابقة خبرة الشركة :

- خبرة الشركة في مجال تقديم خدمات الاتصالات وخاصة خدمات الربط مع الشبكات الدولية لنقل المعلومات والبلاد التي تقدم فيها هذه الخدمات.
- خبرة الشركة في ادارة المشروعات.
- خبرة الشركة في السوق المصري بصفة عامة.

● **الموقف المالي للشركة :**

- القوائم المالية المعتمدة لأخر ثلاث سنوات .
- طرق تمويل الشركة ( السابقة والحالية )

● **دراسة جدوى متكاملة لمدة خمس سنوات تتضمن:**

- دراسة لسوق الاتصالات المصري والسوق المراد تقديم الخدمات به Industry/ Market analysis موضحاً:

▪ طبيعة الخدمات المقدمة وكيفية تقديمها للمستخدمين

▪ حجم السوق ومعدل نموه، عوامل جذب السوق ومخاطره، طبيعة العملاء المستهدفين

وأقسامهم المختلفة

▪ عدد المنافسين ونسب استحوادهم وشكل المنافسة المتوقعة مع المرخص لهم الآخرين.

○ خطة تسويقية كاملة شاملة حجم المبيعات المتوقع ونسبتها من السوق، الأساليب التسويقية

المختلفة المقترحة وحجم المبيعات المرتبط بكل أسلوب، قائمة بالأسعار المقترحة للخدمات.

○ خطة تشغيل متكاملة شاملة جودة الخدمة المقدمة، العلاقة الفنية مع المرخص لهم الآخرين،

أعمال التأمين، أعمال الصيانة، خدمة العملاء ، الحلول الفنية لمواجهة الطوارئ وغيرها من

الجوانب الفنية الأخرى.

○ خطة مالية متكاملة تتضمن:

▪ الافتراضات المالية.

- الميزانية العمومية المتوقعة لكل عام تشمل الأصول والالتزامات.
- قائمة الدخل المتوقع لكل عام يشمل جميع بنود المصروفات والإيرادات.
- التدفقات النقدية المتوقعة لكل عام.
- رأس المال المطلوب، معدل العائد الداخلي IRR والفترة المتوقعة لاسترداد رأس المال.
- التمويل ومصادره.
- المخاطر المتوقعة لهذا المجال وكيفية التغلب عليها.

### ثالثاً : اهم ملامح الترخيص:

(1) مدة الترخيص : خمس سنوات من تاريخ التوقيع على الترخيص قابلة للتجديد لمدته او لمدد أخرى كل منها خمس سنوات.

### (2) اهم الالتزامات المالية :

- أ- مقابل الترخيص : مائة وخمسون ألف جنيهاً مصرياً تدفع مرة واحدة عند التوقيع علي الترخيص.
- ب- رسوم سنوية : بنسبة 3% من إجمالي الإيرادات السنوية عن الخدمة المرخص بها محل هذا الترخيص بحد أدنى ثلاثمائة ألف جنيه مصري (300,000 جنيه مصري).
- ت- مقابل أعباء الترخيص : يلتزم المرخص له بأن يسدد للمرخص مقابل الأعمال والأعباء والخدمات التي يؤديها أو يتحملها المرخص للمرخص له بموجب هذا الترخيص مبلغ وقدره 10.000 جنيه مصري (مبلغ وقدره عشرة ألف جنيه مصري) سنوياً قابلة للتعديل عند تجديد الترخيص.
- ث- التأمين : يلتزم المرخص له عند التوقيع على هذا الترخيص- وكضمان لتنفيذ كافة الالتزامات الواردة به - أن يودع خزانة المرخص مبلغاً نقدياً قدره (300,000 جنيه مصرياً) ثلاثمائة ألف جنيه مصرياً كتأمين لتنفيذه لكافة الأحكام الواردة فيه، ولا تحسب فائدة على هذا المبلغ. ويجوز قبول شيكات معتمدة أو مصرفية على أحد البنوك التجارية المحلية. ويجوز أن يكون التأمين بخطاب ضمان نهائي نظيف وأن يقر فيه البنك بالتزامه بدفع مبلغ التأمين كاملاً أو جزء منه للمرخص فور طلبه دون النظر إلى أي اعتراض من المرخص له.

#### رابعاً: أهم الشروط والالتزامات والحقوق التي يمنحها الترخيص:

1. يلتزم المرخص له بأن يقدم خدمات الربط مع شبكات نقل المعلومات المحلية والدولية (دون الربط مع شبكة الانترنت الدولية Public Internet أو نقل المكالمات التليفونية الصوتية) للمستخدم النهائي من أفراد وشركات ومؤسسات وتقديم خدمات الربط بين شبكات المستخدم النهائي الخاصة المغلقة (Intranets) باستخدام Internet Protocol وذلك باستخدام شبكة المرخص له على أن يتم الربط بين المستخدم النهائي وشبكة المرخص له باستخدام بنية أساسية مؤجرة من الشركة المصرية للاتصالات أو من مرخص له آخر من خلال اتفاقات للترابط يوافق عليها المرخص.
2. يلتزم المرخص له بنقل الحركة الدولية الخاصة بعملائه باستخدام نقاط الربط الدولية التي يقوم بإنشائها بشرط أن يتم استئجار خطوط الربط الدولية ووسائط التراسل الدولية (اللياف ضوئية وأقمار صناعية وغيرها) من الشركة المصرية للاتصالات أو من أي شركة أخرى مرخص لها بذلك. على ان يلتزم المرخص له بالحصول على موافقة كتابية مسبقة من المرخص قبل انشاء أي نقطة ربط دولية جديدة أو تغيير لموقع أي من نقاط الربط.
3. يلتزم المرخص له بعدم ربط قواعد البيانات الخاصة بمستخدمي خدمات المرخص له داخل جمهورية مصر العربية بأي جهة خارج البلاد.
4. يلتزم المرخص له بإتاحة الخدمة محل هذا الترخيص للمستخدمين دون تمييز لأي سبب من الأسباب ولا يحق له الامتناع عن هذه الإتاحة لهم بدون إبداء أسباب يخضع تقديرها لرقابة المرخص.